

دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات - دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت-

علي بن قطيب (*) & السعيد قاسمي (**)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

ملخص: يهتم هذه البحث بدراسة العلاقة بين التدقيق في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات كمتغير مستقل ومتغير جودة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، ولتجسيد ذلك تم تصميم استبيان وزع على عينة الدراسة البالغ عددها 30 عينة في ولاية تيارت، وقد تم تحليل مفردات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS برنامج الحزم الاحصائية، ووقفنا على أهم المقاربات الحديثة التي تمكن التدقيق من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتسليط الضوء على مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير دور وظيفة التدقيق، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود دور لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التدقيق والتي تؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمخاطر التدقيق ومخاطر التكنولوجيا التي تمثل تهديدا حقيقيا لهذه المهنة وعلى ذلك يتم إيجاد السبل الكفيلة للتصدي لهذه المخاطر حتى يؤدي التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات دوره الحقيقي وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاح: تدقيق، تكنولوجيا معلومات، تدقيق الكتروني، جودة معلومات محاسبية.

تصنيف JEL: M42، L86، L15.

I. تمهيد:

يُعتبر التدقيق داخل أي مؤسسة العصب الأساسي فيها لما يتميز به من مميزات تعكس النشاط الاقتصادي فيها، ونظرا لأهميته الكبيرة خاصة داخل الكيانات الكبيرة لما يوفره من سلامة واستقرار وضعها المالي من جهة والمحافظة على حقوق أصحاب المصلحة من جهة أخرى، كما تختلف إجراءات التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات عن تلك اليدوية خاصة فيما تعلق بإجراءات جمع، تبويب وتخزين المعلومات المحاسبية لأن هذه المعلومات بالنسبة للحاسوب موجودة على البطاقات أو أشرطة ممغنطة أو مخزنة داخل الحاسوب أو أي وسيلة أخرى بدلا من الدفاتر اليومية. هذه الوسائل الموجودة فيها المعلومات لا يمكن قراءتها إلا بدون استعمال تكنولوجيا المعلومات وأشخاص مؤهلين لذلك، والإجراءات التي يستعملها المدقق تتأثر عند وجود التكنولوجيا، وفي هذه الحالة على مدقق الحسابات أن يكون على معرفة كافية لأجهزة وبرامج نظام التشغيل لأجل أن يتمكن من التخطيط لعملية التدقيق.

فالطور التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات قد لعب دورا كبيرا في اندماج وتكامل المنظمات والمنشآت، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية.

- مشكلة البحث: في ظل التطورات التقنية السريعة التي حدثت خلال السنوات الماضية ومحاولة الاستفادة من تطور هذه التقنيات في مختلف مجالات الحياة، سعت العديد من منظمات الأعمال بمختلف أشكالها وأنواعها لتوظيف أعمالها ونشاطاتها بالاستفادة من مختلف تقنيات المعلومات الحديثة، وبما أن أية منظمة من المنظمات تعمل ضمن نطاق مفتوح ومباشر يؤثر ويتأثر بالبيئة التي تعمل خلالها، فقد كان لزاما أن يحدث العديد من التأثيرات على مختلف النظم داخل أي منظمة ومنها نظام المعلومات المحاسبية وما يجب أن يصاحبها من تدقيق للحسابات والذي يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية التي تهم مختلف الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي لبحثنا كالاتي:

ما هو دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ◀ ماهي حدود العلاقة بين وظيفة التدقيق المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
- ◀ ماهي حدود العلاقة بين وظيفة التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجودة المعلومات المحاسبية؟
- ◀ ما هي الآثار المترتبة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المدققين أثناء معالجة البيانات المحاسبية من طرف المؤسسات؟

- فرضيات البحث: تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق؛

- **الفرضية الثانية:** يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- **الفرضية الثالثة:** توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في كون استخدام الأساليب الحديثة وفي مقدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من وظيفة التدقيق في ظل ازدياد الحاجة إلى النهوض بها في الجزائر، لما تقوم به من خدمات عالية الجودة، هذه الأخيرة التي تحسن من جودة وكفاءة المعلومات المقدمة للأطراف ذوي العلاقة.

- **أهداف البحث:** يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة دور استعمال التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر وتحديدًا في ولاية تيارت، وذلك من خلال آراء بعض المهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق في هذه الولاية الأخيرة.

- الدراسات السابقة:

◀ **الدراسة الأولى:** دراسة (Jarvin Diane, James Biersaker and Jordan Lowe, 2008)¹ هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير وأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وتكونت عينة الدراسة من أربعة من كبار شركات التدقيق، حيث استخدمت قائمة استقصاء لأجل قياس الأثر والأهمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق، وقد بينت نتائج الدراسة أن المدققين يستخدمون تشكيلة واسعة من التقنيات لإجراء عملية التدقيق وإجراء الاختبارات التحليلية، وكتابة تقرير التدقيق وذلك بدرجات متفاوتة حيث أظهرت النتائج أن تأثير التقنيات المستخدمة في التدقيق يتفاوت بالحجم استنادًا إلى مدى استخدام هذه التقنيات في التدقيق، حيث أنه كلما كان التدقيق غير ورقي ويعتمد على التكنولوجيا كلما كان له تأثير قوي على كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها.

◀ **الدراسة الثانية:** دراسة (Braun and Davis, 2003)² أشارت هذه الدراسة بأن استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في عمليات التدقيق تؤدي إلى تحسين كفاءة عمليات التدقيق من خلال تقليل الوقت المبذول من قبل شركات التدقيق لأعمال عمليات التدقيق وزيادة من إمكانية الوصول إلى نتائج دقيقة وان إدراك المدققين الفوائد المرتبطة باستخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب في استخراج وتحليل البيانات والوصول إلى نتائج مناسبة والتقرير عن عمليات التدقيق ساهم في تحسين الكفاءة في هذا المجال.

◀ **الدراسة الثالثة:** (M. Krishna Moorthy, A. Seetharaman, Zulkifflee Mohamed, Meyyappan, 2011) ³ تقيم هذه الورقة دور تكنولوجيا المعلومات وكيف تؤثر على عملية التدقيق الداخلي في المنظمة، وتؤكد الدراسة أيضًا على الاتجاه العالمي لاعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات / الأجهزة) في إنتاج بيئة أكثر للرقابة في تقديم عملية التدقيق.

◀ **الدراسة الرابعة:** دراسة (Allam Mohammed Hamdan, Mohammed Hasan Abzakh, 2010)⁴ خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير للتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات على تعزيز إقناع في الأدلة التي تم الحصول عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي فإنه يساهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات.

- **تميز الدراسة عن الدراسات السابقة:** تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على أهمية ودور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال اكتشاف حالات الغش والتزوير في أقرب وقت مما يساعد مسيري المؤسسات على تصحيحها ومعالجتها في ظل تكنولوجيا المعلومات، وكذا إبراز أهم المظاهر التي يمكن أن تعرفل تادية مهامهم وكذا السبل الكفيلة للحد منها ومواجهتها لتحقيق فعالية التدقيق بالصورة المطلوبة منه في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات.

1. مفهوم التدقيق: التدقيق وبصورة رئيسية هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايدين لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"⁵.

الكلمات المفتاح للتدقيق:

- الفحص؛
- التحقيق؛
- التقرير.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن عملية التدقيق بدأت باكتشاف التلاعب والاختلاس ولم تكن تعترف بالرقابة الداخلية، وبعد ذلك تطور دور هذه الوظيفة الحساسة لتصل إلى تحديد دقة المركز المالي بالاعتماد على دور الرقابة الداخلية التي تساعدها في تنفيذ مهامها.

2. مبررات الحاجة إلى مراقبة الحسابات: تعد مراقبة الحسابات عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن عن نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية بشكل موضوعي ومحايدين لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج

والواقع الفعلي ومدى الالتزام بالمعايير المطلوبة ومن ثم القيام بإبلاغ الأطراف المعنية بنتائج مراقبة الحسابات، وعليه فإنها عملية مرتبة ومنظمة تقوم على مجموعة إجراءات محددة ومعايير متفق عليها بإطار نظري ثابت وظيفته مراجعة وتدقيق الأعمال التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية⁶.

وفي سبيل تحقيق ذلك فإن مراقبي الحسابات يقومون ببذل الجهود لغرض إثبات صدق وعدالة القوائم المالية في مجال التدقيق، ومما لا شك فيه فإن إجراءات التدقيق التي يقوم بها مراقبو الحسابات تتطلب توافر التأهيل العلمي والعملية فضلا عن توافر الحكم الشخصي، وبغض النظر عن مستوى التعلم الذي حصل عليه مراقب الحسابات فإنه لن يكون لها فيه لوحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعلم الرسمي والمنهجي يجب أن يتم دعمه بمجموعة من الصفات الشخصية.

مهنة التدقيق: هي مهنة المحاسبة القانونية بفرعها المحاسبة والتدقيق وهي مجموعة من الخدمات المترابطة فلسفيا وعمليا ومنطقيا التي يقدمها الأعضاء المزاويلين للمهنة للقيام بأعمال التدقيق والخدمات المحاسبية مثل (خدمات استشارية، خدمات محاسبية وخدمات ضريبية) للشركات والأفراد⁷.

3. تكنولوجيا المعلومات: تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب الجهود التي تبذل لفتح الأسواق وتسريع التجارة الدولية من الخصائص المميزة للعولمة، والمحرك لثورة المعلومات هذا هو التقارب في تكنولوجيا الاتصالات والحاسب والنمو السريع في شبكات الحاسب والهبوط الحاد في تكلفة أسعار معالجة المعلومات.

كما تعني تكنولوجيا المعلومات مجموعة الأدوات والأجهزة والمعدات التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذا توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصال المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم⁸. ومن بين أهم هذه الأجهزة نجد أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، فمن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة مستعملي أجهزة الكمبيوتر في العالم في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا ما وضحته النسب في الجدول، حيث بلغت نسبة استعماله في أوروبا نسبة 76.2% بينما أمريكا فكانت النسبة 58.4%، وبلغت النسبة في إفريقيا 7.8%، في حين بلغت في جميع الدول العربية 34% وآسيا كانت النسبة 31%، وهذا لسنة 2012.

4. تعريف التدقيق الإلكتروني: نعني بالتدقيق الإلكتروني عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق⁹.

وعملية التدقيق الإلكتروني تحتاج لتكنولوجيا متطورة تختلف عن التكنولوجيا المستخدمة في عمليات التدقيق التقليدية، حيث أنه يجب أن يكون هناك توافق ما بين النظم المستخدمة في العمليات الخاصة بالمنظمة ونظم العمليات الخاصة بعمل المدقق الإلكتروني، وأن المدقق الذي يستخدم عملية التدقيق الإلكتروني يحتاج لتصميم برمجيات خاصة لكل عملية معالجة بيانات إلكترونية تعتمد على مدى توافق البرامج ونظم التشغيل المستخدمة بين جميع الأطراف¹⁰.

كما أن وجود أمن دقيق ورقابة على أمن المعلومات المتعلقة بالشركة يجب أن يكون من أولويات الإدارة العليا، وعلى الرغم من أن أهداف الرقابة بقيت متشابهة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات فإن طرق الرقابة والأمن قد تغيرت بشكل جوهري في ظل التطورات في التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات¹¹.

- وتتمثل إجراءات وطرق التدقيق في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات فيما يلي:
- **التدقيق حول الحاسب الإلكتروني:** إذ يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها على المستندات وكذلك تدقيق المعلومات الخارجة للتأكد من السلامة والموضوعية.
 - **التدقيق داخل الحاسوب الإلكتروني:** إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، فيتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الإلكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.
 - **التدقيق باستخدام الحاسب الإلكتروني:** إذ يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها:

- ◀ التحقق من صحة العمليات المحاسبية؛
- ◀ استخراج الأرصدة الشاذة؛
- ◀ تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيدا من الفحص؛
- ◀ تحليل بعض الأرصدة؛
- ◀ استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية عن فترات قصيرة؛
- ◀ الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات¹².

5. الثقافة الإلكترونية: إن ثقافة أي منظمة هي مجموعة القيم والمعتقدات والتوقعات التي يتقاسمها أعضاء المنظمة من جيل إلى آخر، وهي تحدد سلوكهم وتمنحهم شعورا بالهوية المميزة، وتساعد على تنمية الإبداع لديهم وعناصر الالتزام بأهداف المنظمة، وتترك تأثيرا قويا على أدائها، وبذلك فإن إطارها الإلكتروني يمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والمهارات والمعارف المرتبطة بكيفية التعامل مع تقانة المعلومات والاتصالات المرتبطة بإنجاز الأعمال الإدارية المختلفة وإيصالها إلى المستفيدين منها¹³.

6. نظام المعلومات المحاسبية: يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه النظام الذي يعمل على جمع البيانات ومعالجتها وتصنيفها وتسجيل الأحداث المالية من أجل توافر المعلومات التي تمكن من صنع القرار والاحتفاظ بوحدة التوجه، وهذا يفسر أهمية دور نظام المعلومات المحاسبي في (فاعلية إدارة القرار والرقابة في الوحدة الاقتصادية، لأن كلا الإجراءين يعتمد على (جودة المعلومة ودقتها، وتوفرها في الوقت)¹⁴.

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

- **المدخلات:** وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات التي يتم إدخالها للنظام لغاية معالجتها؛
- **المعالجة:** وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجري على المدخلات بغرض إعدادها وتهيتها للمرحلة الثالثة من النظام؛

ونظام معالجة البيانات تهتم بجمع البيانات حول أنشطة الشركة المختلفة ومعالجتها وتخزينها لحين الحاجة إليها، وتلخيصها وعرضها في شكل تقارير والغرض من النظام هو الاحتفاظ بمعلومات دقيقة وحديثة عن الشركة وقد تم استخدام النظام في البداية في العمليات المحاسبية والرواتب ومن أجل إدارة النظام قامت بعض الشركات بإنشاء إدارة نظام معالجة البيانات وكان العاملون فيها من فني الحاسوب الذين لم يكونوا ملمين بحاجات المدراء للمعلومات¹⁵.

- **المخرجات:** وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة.

7. أهداف التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات: يساهم التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات في تحقيق الأهداف التالية:¹⁶

- **الاقتصاد:** أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الشركة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الشركة؛
- **الفعالية:** أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية؛
- **الكفاية:** أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للشركة بحسب مفهوم الأهمية النسبية؛
- **الحماية:** بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المحاسبية المخزنة على الأقراص ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.

8. جودة المعلومات المحاسبية: يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي تحديد مفهوم دقيق لها¹⁷، ويمكن تعريفها كما يلي: تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها¹⁸. **وتتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية في:**

- **الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار وذلك بتحسين قدرة المستخدم على التنبؤ والتقويم، وأن تكون متاحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ القرار على تقويم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تنسم بها المعلومات المفيدة¹⁹.

ويبرز هنا دور التوقيت كأحد العناصر الأساسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لكي تتصف بالملائمة، فإن تكون المعلومة مفيدة إلا إذا كانت تقلل من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات، فالمعلومات عن أنشطة في الماضي تساعد في توقع أنشطة المستقبل، وتظهر أهمية التوقيت في حضور المعلومة وتوفرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها، وتوفرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها، وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار²⁰.

- **المصدقية:** لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه²¹.

- **قابلية المقارنة:** يكون أمام مستخدمي الكشوف المالية بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة، ويجب أن يكون مستخدمو الكشوف المالية قادرين على إجراء مقارنات لهذه الكشوف لعدة فترات زمنية مختلفة²².

- **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر

في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف و عليه فان مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلا من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات التي يجب أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه²³.

9. مصادر تهديد البيانات المحاسبية: تؤثر البيانات المحاسبية غير الدقيقة سلباً على كفاءة وفاعلية المنظمة، وتنشأ عنها تقارير مالية غير موثوقة، ويحدد المحاسبون مصدرين من شأنهما تهديد البيانات المحاسبية²⁴:
- **الأخطاء:** وتحدث عرضياً وتنشأ الأخطاء عن مصدرين هما التقدير الخاطئ وعدم الاهتمام، وهي ناتجة عن نقص المعرفة أو نقص التدريب؛

- **المخالفات:** وتحدث عن قصد، وتكون على نموذجين، إما الغش الإداري المتمثل بتحريف المعلومات المحاسبية والمالية عن قصد أو سرقة أصول المنظمة ومعلوماتها.

ويرى كل من Nabil Messabia, Abdelhaq Elbakkali, Michel Blanchette أن استخدام نموذج المخاطر هو طريقة منهجية للمدقق للنظر في عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر على أداء هذه المهمة، ويتأثر هذا الاستخدام من قبل البيئة التي يتم تنفيذ فيها عملية التدقيق. حجم الموقف المالي للعملاء، والحكم عليه، صناعتها، وطبيعة نظام المعلومات الخاصة به وغيرها، كل هذه العوامل يمكن أن تؤثر على عنصر تقييم هذا النموذج من قبل مدقق الحسابات. ويتميز انتباه واهتمام الباحثين في التدقيق حول مدى صلاحية استخدام نموذج المخاطر عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) كدعم لإدارة المعلومات²⁵.

10. التدقيق في الجزائر: شهدت مهنة التدقيق عدة تغيرات نتيجة لظروف معينة، كما تعرضت هذه المهنة في الجزائر إلى العديد من المشاكل على عدة مستويات منها تنظيمية وتسييرية وغيرها.

فكان آخر تعديل عرفته القوانين التنظيمية للمهنة هو التعديل الذي تم بموجب القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يخص طريقة تقاضي أتعاب المدقق الذي أصبحت تعتمد على قانون المناقصات بدلا من إتباع السلم الذي كان يحدد أتعاب المدقق بناء على عدة عوامل منها (رقم أعمال المؤسسة، الزمن المستغرق)، أما بالنسبة لمدة تعاقد المدقق في الجزائر فتمثل في عهدة قدرها 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن التعاقد مع نفس المؤسسة إذا جدد العقد إلا بعد مرور 3 سنوات للمحافظة على مبدأ تداول المدققين، أما فيما يخص معايير تدقيق وطنية فيقتصر تنظيم المهنة على مجموعة من القوانين التنظيمية فقط الصادرة في الجرائد الرسمية ولا يوجد معايير وطنية تفصيلية لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر²⁶.

والجدول رقم (03) يوضح أهم هذه القوانين والذي من خلاله نبين فيه تطور مهنة التدقيق في الجزائر منذ الاستقلال حيث نلاحظ أن مجموع القوانين قد بلغ 03، في حين بلغ مجموع الأوامر 02، بينما كانت المراسيم التنفيذية هي الأكبر حيث بلغ عددها 08، والقرارات بلغ عددها 02.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة: للتعرف على تأثير التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات في جودة المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية تم اختيار عينة عشوائية من العاملين في مجال المحاسبة والتدقيق في المؤسسات الاقتصادية في ولاية تيارت، وكذلك محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ولخبراء المحاسبين، قدم لهم الاستبيان لغرض الإجابة عليه بشكل علمي بعيد عن التحيز. ولقد صمم الاستبيان بناء على الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ولقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الاستبيان، حيث طلب من كل فرد من أفراد الدراسة وضع إشارة (x) تحت الحالة التي تنطبق مع رأيه في كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان، وكانت خيارات الإجابة كما يلي: (1 موافق بشدة)، (2 موافق)، (3 محايد)، (4 غير موافق)، (5 غير موافق بشدة).

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة: لأغراض تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- **الأساليب الإحصائية الوصفية:** استخدمت هذه الأساليب للحصول على مؤشرات عامة حول خصائص مجتمع الدراسة، وتوصيف متغيرات الدراسة ويشمل التوزيع التكراري والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية كالوسط الحاسبي ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري.

- **التحليل الإحصائي للبيانات:** استخدم الباحث الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات حسب برنامج SPSS V 22.

3. اختبار ثبات أداة القياس: تم استخدام Alpha de Cronbach ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان، والاتساق الداخلي بين ردود فعل المستجوبين، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ 81,7% وهي نسبة جيدة لذا يمكن تعميم النتائج كونها أعلى من النسبة المقبولة ألا وهي 60%.

4. اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك للتوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk: تم اختبار التوزيع الطبيعي باستعمال شابيرو ويلك لأن حجم العينة أقل من 50، وقد كانت نتائج التحليل أن البيانات موزعة طبيعياً، حيث بلغت Z قيمة المعنوية لجمع فقرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 5%.

III. النتائج ومناقشتها:

1. خصائص أفراد مجتمع الدراسة: من خلال الجدول رقم 04 جدول التوزيع النسبي لعينة البحث استنادا للمعلومات العامة لعينة الدراسة يلاحظ أن المبحوثين والتمثليين أساسا في مدققي الحسابات والمحاسبين يتكون معظمهم من الرجال بنسبة تقدر بـ 85.19% نظرا لطبيعة العمل الذي يقومون به، أما فيما يتعلق بمستواهم العلمي فنلاحظ أن معظمهم يمتلك شهادات جامعية أي بنسبة تقدر بـ 66.67%، وكذلك يمتلك أغلبيتهم الخبرة المهنية الكافية التي تم اكتسابها عبر الزمن.

2. اختبار الفرضيات: من خلال عبارات الفرضية الأولى للجدول رقم (05) تم التوصل إلى النتائج في الجدول رقم (06) حيث أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,8 بانحراف معياري 0,405 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائية، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة بوجود فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لما توفره التقنية الحديثة من اختصار للوقت ودقة في العمل وتساعد المدقق على أداء مهامه دون عناء.

وبعد اختبار الفرضية الثانية الجدول رقم (07) فمن خلال نتائج جدول رقم (08) وبما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,81 بانحراف معياري 0,379 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق بشدة، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائية، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة بوجود فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يدل على أن استعمال تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق تحسن من جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة أساسا في الملائمة والمصادقية.

وبعد اختبار الفرضية الثالثة الجدول رقم (09) فمن خلال نتائج جدول رقم (10) وبما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني قبول الفرضية، كما أن متوسط الإجابات هذه الفئة أكثر من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1,96 بانحراف معياري 0,274 وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كان حول الإجابة موافق، وقد بلغت قيمة t للدلالة المعنوية أقل من 0,05، وهي دالة إحصائية، ومن ثم نقبل الفرضية القائلة توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية كالجرائم والتهديدات التي أصبحت في الوقت الراهن الشغل الشاغل في كيفية التقليل منها والاهتمام أكثر بأمن المعلومات.

3. نتائج اختبار الفرضيات: تتمثل الفرضية الأولى: في أن مساهمة تكنولوجيا المعلومات في عملية تفعيل تدقيق الحسابات، يتوقف على مدى قناعة المسيرين بأهمية هذه الوظيفة خصوصا في بيئة تستخدم تكنولوجيا المعلومات. وهذا ما تم إثبات فيه أن قناعتهم بتدقيق الحسابات كأداة فعالة داخل المؤسسة، سوف تقودهم بالضرورة إلى مواجهة المشاكل المختلفة وهذا بتوفير المعلومات المؤهلة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل عملية صنع القرارات، وأن هذا الاهتمام وهذه القناعة سوف تزيد من فاعلية تدقيق الحسابات كأداة تستخدم في العملية التسييرية لتذليل الصعوبات وبلوغ الأهداف بفاعلية وكفاءة.

أما فيما يخص الفرضية الثانية: المتمثلة في أن اعتماد تدقيق الحسابات في ظل تكنولوجيا المعلومات بجميع مقوماتها من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة وعلى جميع المستويات، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما تم إثباته من خلال أن هناك دور فعال للتدقيق الحسابات الذي تتوفر فيه مجموعة من المقومات الأساسية والمؤهلة التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة الفرضية الثالثة: على المدققين أن يتبنوا تكنولوجيا المعلومات في ظل الظروف المحيطة بها والمخاطر التي تواجهها، وهذا لما لهما من إسهامات في تحقيق نتائجها. وهذا ما تم إثبات صحته من خلال الدراسة الميدانية.

IV. الخلاصة:

إن تكنولوجيا المعلومات طورت كثيرا من مهنة تدقيق الحسابات وحسنت من المزايا التي تستعملها، وفق أطر وتقنيات أدت بشكل أو بآخر على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة ضمن القوائم المالية والتقارير التي تنتجها المؤسسات، بطبيعة الحال مع توفر مجموعة من المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتي على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار ويجعل منها مركز قوة ودافع نحو الرقي بها إلى مصاف الجودة فبدلك نستطيع القول أنها طورت المعلومات التي تحتاج إليها المؤسسة، والتي تمثل مركز قرار قوي يدعها ويدعم أهدافها وبالتالي تحقيق الهدف الرئيسي لها وهو تحقيق الأرباح بأقل التكاليف والاستمرار في النشاط لفترة طويلة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:**الجدول رقم (01): التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومدى الفحص وأهمية الرقابة الداخلية**

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	اهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1500-1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل.	عدم الاعتراف بها.
1850-1905	1. اكتشاف التلاعب والاختلاس؛ 2. اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الاختيارات ولكن الأساس هو التدقيق التفصيلي.	عدم الاعتراف بها.
1905-1933	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	بالتفصيل وتدقيق اختياري.	اعتراف سطحي.
1933-1940	1. تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي؛ 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق اختياري.	بداية في الاهتمام.
1940-1960	تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي.	تدقيق اختياري.	إهتمام وتركيز قوي.

المصدر : محمد سمير الصبان وآخرون، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2005، ص.ص 16-17.

الجدول رقم (02): نسبة مستعملي الكمبيوتر في العالم

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
7.8%	6.7%	5.5%	4.9%	4.4%	3.9%	3.3%	2.9%	إفريقيا
34%	31.7%	28.3%	26.3%	22.8%	19.4%	17.0%	14.7%	الدول العربية
31%	29.0%	26.9%	26.2%	24.4%	22.6%	20.9%	19.8%	آسيا
76.2%	74.2%	71.9%	68.5%	65.1%	61.2%	56.3%	52.4%	أوروبا
58.4%	55.3%	51.8%	49.4%	48.1%	45.5%	42.8%	40.9%	أميركا

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات تاريخ الاطلاع 2015/01/27.

الجدول رقم (03): تطور أهم قوانين التدقيق في الجزائر

المجموع	2010	2001	1999	1998	1997	1996	1994	1992	1991	1980	1971	1970	1969	
3	1								1	1				قانون
2											1		1	امر
8		1			1	3	1	1				1		مرسوم
2			1	1										قرار

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مختلف القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر.

الجدول رقم (04): المعلومات العامة حول عينة الدراسة

المعلومات العامة	البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	25	83.33%
	أنثى	05	16.66%
	المجموع	30	100%
العمر	أقل من 40 سنة	5	16.66%
	من 40 إلى 60 سنة	19	63.33%
	أكثر من 60 سنة	6	20%
	المجموع	30	100%
الوظيفة الحالية	محاسب	12	43.33%
	مدقق	17	56.66%
	المجموع	30	100%
المستوى التعليمي	مستوى جامعي	25	83.33%
	مستوى غير جامعي	5	16.66%
	المجموع	30	100%
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	2	6.66%
	من 06 إلى 20 سنة	15	50%
	أكثر من 20 سنة	13	43.33%
	المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (05): فقرات الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية تدقيق الحسابات على إنجاز الأعمال بسرعة أكبر ويختصر الوقت.	1,8	0,4
2. يحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات من جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الإلكترونية المستخدمة بالمؤسسة موضع التدقيق.	1,83	0,53
3. يخفض استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات من تكاليف الإجراءات الرقابية.	1,8	0,4
4. يحقق استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات دقة أكبر في العمل.	1,83	0,46
5. تتناسب تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع إحتياجات مدقق الحسابات.	1,83	0,46

0,43	1,76	6. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ينعكس بالإيجاب على سرعة تنفيذ أعمال التدقيق.
0,405	1,8	الفرضية 01 المجموع

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الأولى.

الجدول رقم (06): نتائج الفرضية الأولى

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة
0,405	1,8	قبول	0,00	9,488	42,333

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (07): فقرات الفرضية الثانية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثانية: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لدور استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية
0,46	1,7	1. لا يوجد فرق بين استخدام التدقيق الإلكتروني والتدقيق التقليدي على جودة المعلومات المقدمة.
0,44	1,73	2. يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات في تطوير دور عملية الإفصاح.
0,46	1,7	3. تحرص المؤسسات التي يتم تدقيقها على إنتاج معلومات ذات جودة عالية.
0,44	1,73	4. تتميز القوائم المالية التي يتم فحصها من خلال التدقيق الإلكتروني بخلوها من الأخطاء.
0,3	1,9	5. يضيف استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات نوعاً من الملائمة على المعلومات المحاسبية.
0,68	2,13	6. يضيف استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات تدقيق الحسابات نوعاً من الموثوقية والمصادقية على المعلومات المحاسبية.
0,379	1,81	الفرضية 2 المجموع

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الثانية.

الجدول رقم (08): نتائج الفرضية الثانية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة
0,379	1,81	قبول	0,00	11,070	52,133

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (09): فقرات الفرضية الثالثة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثالثة: توجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية
0,37	1,83	1. لا توجد خبرة كافية لدى مدقق الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.
0,61	2,2	2. لا يوجد تدريب كافٍ لمدقق الحسابات يجعله قادراً على استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق.
0	2	3. يعتبر عدم وجود قوانين واضحة في الجزائر تلزم باستخدام تكنولوجيا المعلومات سبباً لعدم استخدامها.
0,5	1,86	4. صعوبة تقدير مخاطر التدقيق المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.
0,43	1,86	5. تؤثر الجرائم الإلكترونية والغش على فعالية عملية التدقيق وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية خاصة مع ضعف التكوير لدى المدقق.
0,66	2,03	6. يعتبر أمن المعلومات من أهم المسائل التي يهتم بها مدقق الحسابات والتي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لإدارة المؤسسة.
0,274	1,96	الفرضية 3 المجموع

المصدر : مخرجات SPSS بالاعتماد على عبارات الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (10): نتائج الفرضية الثالثة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نتيجة الفرضية	T المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة
0,379	1,81	قبول	0,00	11,070	52,133

المصدر: من إعداد الباحثين.

الإحالات والمراجع:

1. Jarvin Diane, James Biersaker and Jordan Lowe, **An examination of audit information technology use and perceived importance**, Accounting horizons, Vol 22, issue, 2008, P.P.1-21.
2. Braun and Davis, **Computer Assisted Tools and technique, analysis and perspective**, managerial auditing journal, vol 18 , 2003, P.P.725-731.
3. M. Krishna Moorthy, A. Seetharaman , Zulkifflee Mohamed, Meyyappan Gopalanand Lee Har San, **The impact of information technology on internal Auditing**, African Journal of Business Management, Vol. 5(9), P.P. 3523-3539, 4 May, 2011.
4. Allam Mohammed Hamdan, Mohammed Hasan Abzakh, **The (E-Auditing) and its Effect on Persuasiveness of Evidences: evidence from Bahrain**, Européen, Méditerranéen & Middle Eastern Conférence on Information Systems 2010 (EMCIS2010) April 12-13 2010, Abu Dhabi, UAE, P.P.1-7.

- ⁵. هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص.20.
- ⁶. رافد عبيد النواس، **أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات نموذج مقترح**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 50، سنة 2008، ص.254.
- ⁷. أحمد عبد الرحمان المخادمة وحاكم رشيد، **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق - دراسة ميدانية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 04، سنة 2007، ص.486.
- ⁸. www.eaddla.org/parlaman/paper_21_doc_P.05.
- ⁹. Williamson A.L, **Audit Automation**, Accountant Digest, No 318, ICAEW, LONDON, 1994.
- ¹⁰. JUNAID.M.S, **E.commerce : impact (emerging technology electronic auditing)**, managerial auditing journal, vol 20, issue 4, united kingdom, may 2005, P.P.408-421.
- ¹¹. طلال حمدونة، علام حمدان، **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين واثار ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد الأول، فلسطين سنة 2008، ص.927.
- ¹². سمير أبو غاية، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات**، مركز توزيع الكتب، القاهرة، سنة 2009.
- ¹³. علاء أحمد حسن، صدام حسين علي، **مدى توافر بعض متطلبات الاستعداد الاستراتيجي للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية**، تنمية الرفادين، المجلد 23، العدد 104، الموصل العراق، سنة 2011، ص.65.
- ¹⁴. عدي صفاء الدين فاضل، **تأثير نظام إدارة الجودة (ISO 9001) في مستوى جودة نظام المعلومات المحاسبية**، المجلة الدورية نصف شهرية عن كلية الاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 09 البصرة، العراق، سنة 2012، ص.194.
- ¹⁵. سلمان جودي داود، **نظام المعلومات المحوسبة في شركات النفط العراقية في محافظة البصرة**، مجلة آداب البصرة، العدد السادس والخمسون، سنة 2011، ص.310.
- ¹⁶. إبراهيم بن يحيى الجديع، **التدقيق الداخلي في ظل النظم الآلية (أثر التشغيل الإلكتروني)**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 109-110، سنة 2013، ص.227.
- ¹⁷. أحمد بن محمد السلطان، **تطور جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد 2، سنة 2012، ص.40.
- ¹⁸. محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة بينها، مصر، سنة 2005، ص.26.
- ¹⁹. توفيق عبد المحسن الخيال، **العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الانترنت دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد الثاني، السعودية، سنة 2009، ص.208.
- ²⁰. رتاب سالم الخوري ومسعود محمد بالقاسم، **أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، سنة 2006، ص.168.
- ²¹. عوض الله جعفر حسين أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 12، العدد 02، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2012، ص.117.
- ²². نوري الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، سنة 2013، ص.36.
- ²³. مازم أحمد العمري، **مصادقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، جامعة الزرقاء، سنة 2013، ص.62.
- ²⁴. إسماعيل حسين أحمر، **أسباب ضعف الإجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية - دراسة تحليلية**، تنمية الرفادين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 72، العدد 28، سنة 2006، ص.32.
- ²⁵. Nabil Messabia, Abdelhaq Elbakkali, Michel Blanchette, **Le Modèle du Risque d'Audit et la Complexité des Technologies de l'Information: une Etude Exploratoire**, Journal Of Global Business Administration (JGBA) – December 2014, Volume 6, Number1.
- ²⁶. بن سعيد محمد، لشلاش عائشة، **جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات- دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 43، سنة 2015، ص.279.